

٣٨ - بناء السلام بعد انتهاء النزاع

عرض عام

بناء السلام، لا سيما في فترة ما بعد النزاع مباشرة. وأكد الأمين العام، في بيانه أمام المجلس، على أهمية تعزيز الاستجابة الجماعية من قبل الأمم المتحدة باتخاذ تدابير متسقة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، ووضع ما يكفي من القدرات عن طريق مواءمة الصكوك ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وبناء الخبرات المدنية، وتأمين التمويل المرن في وقت مبكر.^(٧٠٤)

وعلمت وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون على جهود بناء السلام في بلدها، وقدمت عدة ملاحظات تستدعي مزيداً من التفكير، وشددت على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين التدخل الدولي والملكية الوطنية، وإيلاء اهتمام كاف للمعايير والحساسيات المحلية، وتمكين الجهات الفاعلة المحلية من التكفل بزمام الأمور^(٧٠٥).

وطرح النائب الأقدم لرئيس البنك الدولي أفكاراً تتعلق بتوسيع نطاق عمل البنك فيما يتصل بالبلدان المهشة والمتضررة من النزاع من منظور عملي وتحليلي على حد سواء. وذكر أن البنك الدولي يرمي إلى إشاعة فهم عالمي أفضل للديناميات التي تؤثر على الأوضاع المهشة والنهج الاستراتيجية والتنفيذية الفعالة لمساعدتها، والنهوض بسبل تعاون أفضل على الصعيد القطري، وتقديم نتائج ملموسة من خلال اتباع نهج متسق على نطاق مجموعة البنك الدولي^(٧٠٦).

وأكد السيد الأخضر الإبراهيمي على أن المسألتين الهامتين هما توافر الأموال الكافية وتعيين موظفين مؤهلين

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن أربع جلسات واعتمد بيانين رئاسيين في إطار البند المعنون "بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع". فردا على رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل المملكة المتحدة وتقرير مقدم من الأمين العام، أحرقت مناقشتان مواضيعيتان من أجل استكشاف التحديات التي تواجهها جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في الحالات التي تعقب النزاع مباشرة. وفي الجلستين الأخريين، قدم رئيس لجنة بناء السلام التقرير السنوي عن عمل اللجنة إلى المجلس. وناقش المجلس التحديات الرئيسية التي تواجهها اللجنة والمسائل الهامة ذات الصلة بمبادرات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام عامةً.

٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩:

مناقشة وبيانات رئاسية بشأن بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع

في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، وجهت المملكة المتحدة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن^(٧٠٣) أرفقت طيها ورقة مفاهيمية تدعو فيها المجلس إلى إجراء مناقشة بشأن موضوع تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع من أجل تحديد وسد أهم الثغرات التي تعيق الجهود الدولية لمساعدة البلدان على تحقيق الاستقرار وبناء سلام دائم بعد خروجها من النزاعات. وتم تحديد ثغرات في ثلاثة مجالات، وهي: أداء دور قيادي في الميدان؛ وتوافر قدرات انتشار سريعة مدنية مؤهلة؛ ومرونة التمويل.

وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، أجرى المجلس، استجابة لذلك الطلب، مناقشة بشأن موضوع كفاءة فعالية جهود

(٧٠٤) S/PV.5895، الصفحات ٣-٥.
(٧٠٥) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.
(٧٠٦) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

ودعا المجلس أيضا الأمين العام إلى إسداء المشورة في غضون ١٢ شهرا لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن كيفية القيام على أحسن وجه بإحراز تقدم في هذه المسائل داخل منظومة الأمم المتحدة، وكيفية تنسيق أنشطة بناء السلام، مع مراعاة آراء لجنة بناء السلام، وتشجيع تعبئة الموارد واستخدامها بأكبر قدر من الفعالية لتلبية الاحتياجات الملحة لبناء السلام.

وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، نظر المجلس في تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع^(٧٠٩) وناقش الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعموا بفعالية البلدان الخارجة من النزاع حتى تتمكن من التحرك صوب السلام والتعمير والانتعاش الاقتصادي والتنمية على نحو مستدام. وعرض الأمين العام تقريره وأكد مجددا أهمية الملكية الوطنية، والقيادة الدولية، واتساق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيون، ووضع استراتيجية مشتركة ذات نهج مشترك لمعالجة الأولويات الواقعية، والإنجازات الموثوقة التي يمكن التنبؤ بها المدعومة بما يكفي من القدرات الدولية^(٧١٠).

وأكد رئيس لجنة بناء السلام على أن الملكية الوطنية ستظل مفهوما مجردا إلا إذا اقترنت منذ البداية ببناء القدرات المحلية. وقال إنه يتفق على أن وضع استراتيجية مشتركة مملوكة وطنيا ومدعومة دوليا يعني التنسيق الوثيق بين موظفي الأمم المتحدة داخل البلد واللجنة. وأكد مجددا أيضا الحاجة إلى دعم دولي يمكن التنبؤ به وخبراء مدنيين وتمويل سريع ومرن. وشدد على أهمية مجتمعات الشتات بوصفها مصدرا هاما للقدرات المدنية، وآليات التمويل الجماعي من قبيل

محلين من أجل بناء القدرات المدنية. وأضاف أن الولايات يجب أن تستند إلى الاحتياجات الفعلية لأي بلد من البلدان. ولا يمكن فهم تلك الاحتياجات فهما كاملا حتى تنخرط الأمم المتحدة في حوار مع القادة والمجتمع المدني وتتوصل إلى فهم مشترك معهم^(٧٠٧).

وتركزت المناقشة التي تلت على الحاجة إلى تنسيق جهود بناء السلام من جانب مختلف الجهات الفاعلة على الصعيد الدولي وفي الميدان من أجل بناء الملكية الوطنية للقيام في نهاية المطاف بتسليم المهام إلى السلطات الوطنية، وجمع القدر الكافي من التمويل من أجل جهود بناء السلام، وبخاصة الأموال المخصصة لحالات الطوارئ في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، وإرسال عناصر مدنية جنبا إلى جنب مع قوات حفظ السلام. وسلم المتكلمون عموما بضرورة ألا تكون المساعدات والأدوار الاستشارية التي تقدمها الأمم المتحدة أبدية، وأن تُمنح الجهات الفاعلة الوطنية الفرصة لبناء قدراتها الخاصة من أجل السلام والتنمية المستدامين. وأقر معظم المتكلمين أيضا بالعجز الحالي في الموظفين المدنيين في بعثات السلام، واتفقوا على ضرورة أن لا ينتقص إرسال القوات من أهمية تعزيز القدرات المدنية. وأكد عددٌ من المتكلمين مجددا على أن استمرار فجوة التمويل من أجل دعم بناء السلام تقوض بشدة عمليات الأمم المتحدة في حالات بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

واعتمد المجلس بعد ذلك بيانا رئاسيا^(٧٠٨) سلم فيه، في جملة أمور، بأن دعم الدول للتعافي من النزاعات ولبناء السلام المستدام يشكل تحديا رئيسيا يواجه المجتمع الدولي، وأكد ضرورة ضمان إتاحة التمويل من البداية، وأكد أن الخبرات المدنية لا غنى عنها في بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

(٧٠٩) S/2009/304.

(٧١٠) S/PV.6165، الصفحات ٤-٦.

(٧٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٥.

(٧٠٨) S/PRST/2008/16.

ودعا المجلس أيضا الأمين العام إلى إسداء المشورة في غضون ١٢ شهرا لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن كيفية القيام على أحسن وجه بإحراز تقدم في هذه المسائل داخل منظومة الأمم المتحدة، وكيفية تنسيق أنشطة بناء السلام، مع مراعاة آراء لجنة بناء السلام، وتشجيع تعبئة الموارد واستخدامها بأكبر قدر من الفعالية لتلبية الاحتياجات الملحة لبناء السلام.

وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، نظر المجلس في تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع^(٧٠٩) وناقش الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعموا بفعالية البلدان الخارجة من النزاع حتى تتمكن من التحرك صوب السلام والتعمير والانتعاش الاقتصادي والتنمية على نحو مستدام. وعرض الأمين العام تقريره وأكد مجددا أهمية الملكية الوطنية، والقيادة الدولية، واتساق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيون، ووضع استراتيجية مشتركة ذات نهج مشترك لمعالجة الأولويات الواقعية، والإنجازات الموثوقة التي يمكن التنبؤ بها المدعومة بما يكفي من القدرات الدولية^(٧١٠).

وأكد رئيس لجنة بناء السلام على أن الملكية الوطنية ستظل مفهوما مجردا إلا إذا اقترنت منذ البداية ببناء القدرات المحلية. وقال إنه يتفق على أن وضع استراتيجية مشتركة مملوكة وطنيا ومدعومة دوليا يعني التنسيق الوثيق بين موظفي الأمم المتحدة داخل البلد واللجنة. وأكد مجددا أيضا الحاجة إلى دعم دولي يمكن التنبؤ به وخبراء مدنيين وتمويل سريع ومرن. وشدد على أهمية مجتمعات الشتات بوصفها مصدرا هاما للقدرات المدنية، وآليات التمويل الجماعي من قبيل

محلين من أجل بناء القدرات المدنية. وأضاف أن الولايات يجب أن تستند إلى الاحتياجات الفعلية لأي بلد من البلدان. ولا يمكن فهم تلك الاحتياجات فهما كاملا حتى تنخرط الأمم المتحدة في حوار مع القادة والمجتمع المدني وتتوصل إلى فهم مشترك معهم^(٧٠٧).

وتركزت المناقشة التي تلت على الحاجة إلى تنسيق جهود بناء السلام من جانب مختلف الجهات الفاعلة على الصعيد الدولي وفي الميدان من أجل بناء الملكية الوطنية للقيام في نهاية المطاف بتسليم المهام إلى السلطات الوطنية، وجمع القدر الكافي من التمويل من أجل جهود بناء السلام، وبخاصة الأموال المخصصة لحالات الطوارئ في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، وإرسال عناصر مدنية جنبا إلى جنب مع قوات حفظ السلام. وسلم المتكلمون عموما بضرورة ألا تكون المساعدات والأدوار الاستشارية التي تقدمها الأمم المتحدة أبدية، وأن تُمنح الجهات الفاعلة الوطنية الفرصة لبناء قدراتها الخاصة من أجل السلام والتنمية المستدامين. وأقر معظم المتكلمين أيضا بالعجز الحالي في الموظفين المدنيين في بعثات السلام، واتفقوا على ضرورة أن لا ينتقص إرسال القوات من أهمية تعزيز القدرات المدنية. وأكد عددٌ من المتكلمين مجددا على أن استمرار فجوة التمويل من أجل دعم بناء السلام تقوض بشدة عمليات الأمم المتحدة في حالات بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

واعتمد المجلس بعد ذلك بيانا رئاسيا^(٧٠٨) سلم فيه، في جملة أمور، بأن دعم الدول للتعافي من النزاعات ولبناء السلام المستدام يشكل تحديا رئيسيا يواجه المجتمع الدولي، وأكد ضرورة ضمان إتاحة التمويل من البداية، وأكد أن الخبرات المدنية لا غنى عنها في بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

(٧٠٩) S/2009/304.

(٧١٠) S/PV.6165، الصفحات ٤-٦.

(٧٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٥.

(٧٠٨) S/PRST/2008/16.

استراتيجية للخروج وخطة بشأن كيفية نقل المسؤولية إلى الدولة الشرعية في أقرب وقت ممكن^(٧١٣).

وركز المتكلمون على مسائل تنسيق الاستجابة الدولية، وبناء القدرات المدنية في بعثات السلام، والحصول على التمويل السريع والمرن، والشراكة المتوائمة مع الجهات الفاعلة الأخرى، وتعزيز الملكية الوطنية.

واعتمد المجلس بعد ذلك بيانا رئاسيا^(٧١٤) شدد فيه، في جملة أمور، على أهمية الملكية الوطنية وعلى ضرورة أن تضطلع السلطات الوطنية، في أسرع وقت ممكن، بمسؤولية إقامة المؤسسات الحكومية من جديد وإعادة إحلال سيادة القانون وتنشيط الاقتصاد وإصلاح قطاع الأمن وتوفير الخدمات الأساسية وتلبية احتياجات بناء السلام الرئيسية الأخرى. وشدد المجلس أيضا على الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم السلطات الوطنية للقيام في وقت مبكر، بالتشاور الوثيق مع الشركاء الدوليين، بوضع استراتيجية للتصدي لهذه الأولويات. وبالإضافة إلى ذلك، رحب المجلس بتوصية الأمين العام بإجراء استعراض بهدف تحليل الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة في توسيع وعميق دائرة الخبراء المدنيين، وسلم بأن حالات ما بعد النزاع تتطلب أن تتوافر قيادة ذات خبرة في الميدان، وطلب إلى الأمم المتحدة تعزيز جهودها في هذا الصدد.

٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٢٥ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠٠٩: التقارير السنوية للجنة بناء السلام

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قدم رئيس لجنة بناء السلام التقرير السنوي للجنة إلى المجلس^(٧١٥). وأشار إلى أنه على الرغم من أن التشكيلات القطرية

(٧١٣) المرجع نفسه، الصفحات ٩ - ١٢.

(٧١٤) S/PRST/2009/23.

(٧١٥) S/2008/417.

الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين على الصعيد القطري بوصفها آليات تمويل بالغة الأهمية. واحتتم كلمته بالتشديد على أن التنسيق والتلاحم في أنشطة بناء السلام ينبغي أن يساندتهما نهج واقعي يقلل التنافس المؤسسي والتسابق على المكاسب فيما بين الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية والمجتمع المدني، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة^(٧١٦).

وأعرب المدير المساعد ومدير مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التزام البرنامج الإنمائي ببناء السلام بعد انتهاء النزاع. وأضاف أن بناء السلام ينبغي أن يستند دائما إلى القدرات الوطنية القائمة والاستفادة من الخبرات المتاحة بفضل وجود الأمم المتحدة في البلد، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، من قبيل المنسق المقيم للبرنامج الإنمائي. ودعا إلى إيلاء اهتمام خاص للمرأة والشباب للتأكد من استفادتهم من فوائد السلام ومشاركتهم مشاركة كاملة في عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات^(٧١٧).

وشدد مدير مجموعة البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات في البنك الدولي على أهمية تنسيق المجتمع الدولي والبلدان الشريكة بين شتى تصورات الأولويات، وأشار إلى عدد من النقاط لتحديد الأولويات. وقال إن تحديد الأولويات ينبغي أن يكون مدفوعا بطلب البلد، وأن يحقق بعض النتائج في الأجل القصير، بما يتماشى مع الأولويات المتوسطة الأجل، وفي نفس الوقت يتعين أن يضع الأساس لتنمية مستدامة ونمو وتوظيف مستدامين. وينبغي أن يهدف أيضا إلى تعزيز السلطة الشرعية للدولة، وأن يشمل

(٧١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(٧١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

والموارد. وشملت المواضيع الإضافية مشاركة كيانات القطاع الخاص، والعلاقات مع البلدان المضيئة، وإحالة المجلس دولا جديدة لإدراجها على جدول أعمال اللجنة، والملكية الوطنية، وعمليات صندوق بناء السلام.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قدم رئيس لجنة بناء السلام التقرير السنوي للجنة إلى المجلس^(٧١٧). وتناول عددا من مسائل السياسات الهامة والدروس المستفادة ذات الأهمية الخاصة لولاية اللجنة العامة بوصفها آلية مؤسسية مكرسة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان في مرحلة ما بعد النزاع. وأشار إلى أنها في عام ٢٠٠٩ عززت دورها الاستشاري الرئيسي وأظهرت دعما متزايدا للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. وهي بذلك قد استمرت في توسيع وتعميق شراكاتها مع الجهات الفاعلة الرئيسية، وسعت إلى كفالة الأهمية التنفيذية لمشورتها وتعزيز اتساق استراتيجيات بناء السلام. وشدد الرئيس على علاقات اللجنة العميقة مع المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع المنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية. وذكر أيضا أن اللجنة التنظيمية للجنة، التي تمثل الفريق الأساسي لأعضاء اللجنة، تواصل تناول النهج المحتملة لتعزيز قدرتها على تنفيذ ولاياتها الأساسية، والتكيف مع الحقائق العالمية السائدة والنهج الناشئة إزاء الأولويات المهمة لبناء السلام. وعلى الصعيد القطري، ما فتئ الفريق القطري لكل من البلدان الأربعة المدرجة على جدول أعمال اللجنة يشجع بشكل جماعي على تعزيز شمولية عمليات بناء السلام وملكيته الوطنية. كما أثنى الرئيس على الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة على جهوده الرامية إلى الاستفادة من الخبرات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة ومكتب دعم بناء السلام على الدعم الفني المقدم. واختتم بقوله إنه رغم التقدم الأولي الذي تحقق في ربط الدور

(٧١٧) S/2009/444.

المخصصة الأربع حققت نتائج ملموسة لدعم الجهود الوطنية في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، هناك الكثير من البلدان التي لا تزال تواجه التحديات نفسها، ويمكن أن تستفيد من استراتيجيات فعالة لبناء السلام وضعتها اللجنة. وأشار إلى أن مفاهيم الملكية الوطنية، والشراكة المستدامة مع المجتمع الدولي، والمساءلة المتبادلة والحوار، التي تمثل نهجا تعاونيا وتشاركيا، هي أكبر الأصول، وقد أضافت قيمة إلى اللجنة. وأشار أيضا إلى أن اللجنة بذلت جهودا جادة في عام ٢٠٠٨ لتعزيز الشراكات على أعلى مستوى. وحدد أربعة مجالات ذات أولوية للمستقبل، وهي: تحقيق نتائج ميدانية ملموسة، مع التركيز على التحسين الفعلي لأحوال معيشة السكان وولاية الأمم المتحدة المناسبة والقدرة على دعم أعمال اللجنة؛ وتعميق المناقشات بشأن الاستراتيجيات والسياسات العامة، مع اعتبار التعافي المبكر بعد انتهاء النزاع ومدخل اللجنة في بلدان أخرى مسائل مهمة؛ وتعزيز الشراكات مع الوكالات المانحة الرئيسية؛ وضمان الاتساق والكفاءة في أنشطة اللجنة من أجل خدمة الناس في الميدان^(٧١٦).

وأبدى أعضاء المجلس وغيرهم من المتكلمين تعليقات بشأن أهمية لجنة بناء السلام لأنها تسد الفجوة بين حفظ السلام وتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة في البلدان المضيئة، وخاصة في بوروندي وسيراليون. وأكدوا على ضرورة أن يكون بناء السلام استثمارا طويلا الأجل، وأنه من المهم للغاية بالنسبة للجنة الإبقاء على علاقات وثيقة مع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وشددوا أيضا على أن التعاون بين اللجنة والمجلس، عن طريق الحوارات المنتظمة وتبادل المعلومات، لا يزال بالغ الأهمية. وتم التأكيد كذلك على الحاجة إلى تعبئة الشركاء المحتملين

(٧١٦) S/PV.5997 ٧١٦، الصفحات ٢-٤.

وأثنى أعضاء المجلس على إنجازات اللجنة وناقشوا التحديات المقبلة، بما في ذلك بناء الروابط بين الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، وتحويل تركيز البلدان من الاعتماد على الأمم المتحدة إلى تنمية الملكية الوطنية، وإحالة بلدان جديدة إلى اللجنة، وتمويل اللجنة في خضم الأزمة المالية. وسلط العديد من أعضاء المجلس الضوء أيضا على ضرورة تنفيذ الاستراتيجية التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراجع^(٧١٩).

S/2009/304 (٧١٩)

الاستشاري للجنة بالأمم المتحدة وبالكيانات التنفيذية غير التابعة للأمم المتحدة، تظل الاستفادة من اللجنة ناقصة. وبالتالي، فإن القيمة المضافة المحتملة للجنة على الصعيد القطري هي التزول بثقلها من أجل تعزيز المساءلة المتبادلة بين الأطراف الفاعلة الوطنية في البلد المعني وشركائه الدوليين والإقليميين. وعلى نحو خاص، يمكن للجنة أن تعزز الانتقال السلس من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة التعافي المبكر، والتآزر بين ولايتي حفظ السلام وبناء السلام، والقدرة الإنمائية الوطنية في الأولويات الحاسمة الأهمية لبناء السلام^(٧١٨).

S/PV.6224 (٧١٨)، الصفحات ٢-٦.

الجلسات: بناء السلام بعد انتهاء التراجع

| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | المؤيدون - المعارضون - الممتنعون | القرار والتصويت |
|-----------------|------------------------|------------|------------------------------|--------------------------|----------------------------------|-----------------|
| ٥٨٩٥ | رسالة مؤرخة ٢ أيار/ | | المادة ٣٧ | الأمين العام، | S/PRST/2008/16 | |
| ٢٠ أيار/مايو | ٢٠٠٨ موجهة إلى | | ٣٦ دولة عضوا ^(١) | وجميع أعضاء | | |
| ٢٠٠٨ | رئيس مجلس الأمن من | | المادة ٣٩ | المجلس، وجميع | | |
| | الممثل الدائم للمملكة | | النائب الأقدم لرئيس البنك | المدعويين ^(ب) | | |
| | المتحدة لبريطانيا | | الدولي؛ والسيد الأخضر | | | |
| | العظمى وأيرلندا | | الإبراهيمي؛ ورئيس لجنة بناء | | | |
| | الشمالية لدى الأمم | | السلام | | | |
| | المتحدة (S/2008/291) | | | | | |
| ٥٩٩٧ | تقرير لجنة بناء السلام | | المادة ٣٧ | جميع أعضاء | | |
| ٢١ تشرين الأول/ | عن دورتها الثانية | | ٧ دول أعضاء ^(ج) | المجلس، وجميع | | |
| أكتوبر ٢٠٠٨ | (S/2008/417) | | المادة ٣٩ | المدعويين ^(د) | | |
| | | | رئيس اللجنة | | | |
| ٦١٦٥ | تقرير الأمين العام عن | | المادة ٣٧ | الأمين العام، | S/PRST/2009/23 | |
| ٢٢ تموز/يوليه | بناء السلام في المرحلة | | ٢٤ دولة عضوا ^(هـ) | وجميع أعضاء | | |
| ٢٠٠٩ | التي تعقب مباشرة | | المادة ٣٩ | المجلس ^(٣) ، | | |
| | انتهاء التراجع | | رئيس اللجنة، والمدير المساعد | وجميع | | |
| | (S/2009/304) | | ومدير مكتب منع الأزمات | المدعويين ^(٤) | | |
| | | | والإنعاش التابع للبرنامج | | | |
| | | | الإنمائي، ومدير مجموعة | | | |
| | | | البلدان الهشة والمتضررة من | | | |
| | | | التراجع التابعة للبنك الدولي | | | |

| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت |
|----------------------------------|-----------------------------------|------------|-----------------------------|------------------------------------------|-----------------|
| ٦٢٢٤ | تقرير لجنة بناء السلام | | المادة ٣٧ | جميع أعضاء | |
| ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩ | عن دورتها الثالثة (S/2009/444) | | ١٠ دول أعضاء ^(ج) | المجلس، وجميع المدعوين ^(ط) | |
| | | | المادة ٣٩ | | |
| | | | رئيس اللجنة | | |

- (أ) الأرجنتين، وإسبانيا (وزير الشؤون الخارجية والتعاون)، وأستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وباراغواي، وبنما الجديدة، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وبنين، والبوسنة والهرسك (رئيس مجلس الوزراء)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وجامايكا، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وسيراليون (وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)، وشيلي، وصربيا، وغانا، وغواتيمالا، وقطر، وليختنشتاين، ومصر، والمكسيك، والنرويج، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهولندا (وزير الشؤون الخارجية).
- (ب) أدلى ممثل جامايكا ببيان باسم حركة عدم الانحياز، وأدلى ممثل سلوفينيا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي.
- (ج) بنغلاديش، والسلفادور، وسيراليون (نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)، وغينيا - بيساو، والنرويج، وهولندا .
- (د) أدلى ممثل فرنسا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي.
- (هـ) أستراليا، وألمانيا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوروندي، وبيرو، وتايلند، وجمهورية أفريقيا الوسطى (الوزير المنتدب لدى رئاسة جمهورية أفريقيا الوسطى المكلف بالدفاع الوطني، وقدمى المحاربين، وضحيا الحرب، ونزع السلاح وإعادة هيكلة الجيش)، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا (نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون الدولي)، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، والصومال (وزير الشؤون الخارجية)، وغواتيمالا، وكندا، ومصر، والمغرب، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند.
- (و) مثل أوغندا وزير الشؤون الخارجية، والمملكة المتحدة وزير شؤون أفريقيا وآسيا والأمم المتحدة.
- (ز) أدلى ممثل السويد ببيان باسم الاتحاد الأوروبي.
- (ح) البرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وجمهورية كوريا، والسلفادور، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، والهند.
- (ط) أدلى ممثل السويد ببيان باسم الاتحاد الأوروبي.

٣٩ - بنود متصلة بصون السلام والأمن الدوليين

١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ : بيان رئاسي بشأن إصلاح قطاع الأمن

ألف - صون السلام والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن

عرض عام

في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام الذي عرض تقريره عن دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن^(٧٢٠)، ومن ثلاثة متكلمين آخرين. وشدد جميع المتكلمين على حق البلدان السيادي ومسؤوليتها في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، وأقروا بأهمية الدعم المنسق من الأمم المتحدة في دعم عملية إصلاح

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن جلستين متتاليتين بخصوص دوره في دعم إصلاح قطاع الأمن، استمع في إحداها إلى إحاطات بشأن دور الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن، واعتمد في الأخرى بيانا رئاسيا بشأن أهمية وضرورة استمرار مشاركة الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن.

(٧٢٠) S/2008/39.